المقياس: ضمانات استقلال القضاء

مدخل عام

يعتبر القضاء أداة فعالة لضبط القانون وفرض احترام تطبيقه، حيث ييسر للناس الشعور بالاطمئنان على حقوقهم وحرياتهم ويولد لديهم الثقة في وجود العدالة في حياتهم السياسية والمدنية، ومن الواضح ان التلازم بين القانون والقضاء والعدالة، لا يمنع من الإقرار منهجيا بوجود فصل اجرائي بين المفاهيم الثلاثة، ما يخول القضاء منزلة التوسط بين المفهومين ويكسبه بالضرورة دورا في ادراك العدالة.

ويستمد القضاء المكانة التوسطية من الوظائف التي يمارسها في ظل النظم السياسية المعاصرة، والوصول الى ذلك يستلزم استقلالية القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبعيدا عن كل مصادر الضغط سواء المرتبطة بالدولة والسلطة او النابعة من المجتمع وتداعياته المختلفة، تبرز من هنا المكانة المحورية التي يحظى بها مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر القانوني والسياسي الملازم لبناء الديمقراطية الحديثة، مما يستلزم إقرار جملة من الضمانات الدستورية لتجسيد هذا المبدأ في الأنظمة السياسية العربية على مختلف التوجهات والاشكال.

وعليه يثور الاشكال حول: **فيما تتجلى الضمانات المكرسة والتي من شأنها ان تكفل استقلالية القضاء؟**

المحاور الأساسية للمقياس:

1- **تطور مبدأ استقلالية القضاء.**
2- **الاستقلالية العضوية والوظيفية للقضاء.**
3- **الاليات المكرسة لتعزيز ودعم ضمانات استقلالية القضاء.**

المحاور الفرعية للمقياس:

هذه المحاور يتوجب على طلبة الدكتوراه البحث فيها، لانها تشكل افاقا واسعة للمقياس وابعاد وامتدادات له منها، ونقاط بحث قائمة بحد ذاتها:

1- **استقلالية القضاء والديمقراطية.**
2- **استقلالية القضاء والمجلس الأعلى للقضاء.**
3- **استقلالية القضاء و المحاكم الاستثنائية.**
4- **استقلالية القضاء وحماية الحقوق والحريات العامة.**